١٠٠٪، كما هي في صناعة تكرير البترول والاسمنت والمعلبات، والى ٩٥ ـ ٩٩,٧٪ في الصناعات الكبيرة الاخرى كالتبغ والسجائر والمنتجات الكيماوية والورق ومشتقاته والمشروبات الروحية.

وبشكل عام يبرز اتجاها التشتت والتركيز من ملاحظة ان ٦٠٪ من العمال الصناعيين يعملون في مؤسسات منتظمة تستخدم ١٠ عمال فاكثر، ولا يزيد عدد هذه المؤسسات عن ٢٧٧ مؤسسة، بينما ٤٠٪ من العمال يتوزع على مؤسسات صغيرة عددها ٢٤٣٤ مؤسسة. ولا يزيد متوسط عدد العاملين في المؤسسات الصغيرة عن ٢ ـ ٤ عمال، كما هو الحال مع المؤسسات العاملة في صناعات المطاط والمطاحن والمخابز والملابس. اما عدد العاملين في المؤسسات كبيرة الحجم فيرتفع، في صناعات استخراج الفوسفات، الى ١٣٤٥ عامل، وتكرير البترول ٩١٧ عامل، والاسمنت ٦٠٤ عامل، والتبغ بمتوسط ٢٣٨ عامل[٤٠].

٢ ـ تدني نسبة العاملين في الانتاج الى العاملين في الاعمال الادارية والكتابية في الصناعات الصغيرة، وذلك على الاغلب بسبب تصنيف ارباب العمل والعاملين للاسرة في هذه الصناعات ضمن فئة العاملين في الادارة والاعمال الكتابية. ولهذا تتدنى نسبة العاملين في الانتاج الى ما بين ٢٥,٥٪ لدى صناعات الالات ومعدات كهربائية، و٦١٪ في الاثاث والمفروشات. لكن بشكل عام تبلغ نسبة العاملين في الانتاج الى مجموع عمال الصناعة ٧٢٪، وترتفع نسبتهم الى اقصاها في الصناعات الكبيرة: ٩١٪ في التبغ والسجائر و٨٦٪ في الاسمنت، و٨٣,٢٪ في الفوسفات[٤١].

٣ ـ نظرا لغياب تصنيف شامل لعمال الصناعة من حيث المهارة وغياب مقاييس موحدة، فان التصنيف الذي يتضمنه تعداد عام ١٩٦٧، لا ينطبق الا على عمال الانتاج في المؤسسات الكبيرة (١٠ عمال فاكثر)، حيث يعمل ٨٤,٥٪ من العمال في الانتاج. وقد أظهر التعداد المذكور ان ٤٣,٣٪ من عمال المؤسسات الكبيرة هم عمال مهرة، مقابل ٥٦,٧٪ عمال غير مهرة[٤٢].

لكن بالمقارنة مع عمال صناعة الضفة الغربية، نجد ان عمال الضفة الشرقية كانوا يتمتعون بدرجة اكبر من التمركز، لوجود عدد من الصناعات الكبيرة كالفوسفات والاسمنت ومصفاة البترول وصناعة السجائر وبعض الصناعات المدنية والكيميائية والغذائية الاخرى في الضفة الشرقية[٤٣].

جـ عمال البناء والانشاءات: برغم ارتفاع حجمهم المطلق ليوازي عدد العمال الصناعيين تقريبا، حيث يشكلون ٢٧٪ من اجمالي عمال الانتاج، فإنهم يفتقدون الى الانتظام والاستقرار، فاغلبيتهم ميـاومون غير مرتبطين بمؤسسات منتظمة، ولا يجتمعون بشكل مستمر في تجمعات ومراكز ثابتة لفترات طويلة[٤٤].

ونظرا لطبيعة اعمال هذا القطاع المؤقتة، وعدم انتظام العاملين، ووجود فائض نسبي واسع من العاملين في البناء، فان هذا يمكن من تشديد استغلالهم. فالاجور تتحدد كيفيا وباتفاقات ومساومات مباشرة بين العمال والمتعهدين والمقاولين، كذلك يجري تسريح العمال كيفيا، وغالبا، ما تهمل حقوقهم المنصوص عليها في قانون العمل، بما فيها تلك المتعلقة بساعات العمل والاجازات وتعويضات اصابات العمل وغيرها. ومع ذلك، ولازدياد استخدام التقنية والالات الحديثة في البناء، فأن اقساما من عمال البناء والانشاءات كانوا من ذوي الاعداد المهني والتدريب والمهارة، بما يجعلهم اقرب الى العمال الصناعيين.

ثانيا: عمال القطاعات المساعدة على الانتاج

عمال هذه القطاعات تضمهم قوتان رئيسيتان متباينتان تماما من حيث خصائصهما، فالاولى، التي تضم عمال النقل والتخزين والمواصلات المنتظمة، اقرب الى عمال الصناعة حيث